مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد 12 / العدد: 01 (2024)، ص: 300-322

(فلسفة الإصلاح التربوي 2005-2006 بالتعليم الثانوي في الجزائر: دواعي الإصلاح و انعكاساته)

(Philosophy of educational reform 2005-2006 in secondary education in Algeria: reasons for reform and its repercussions)

د. دندان أسماء[1]، د. موساوي فاطمة [2]

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر (الجزائر)، a.dendane@univ-mascara.dz

[2] جامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر (الجزائر)، f.moussaoui@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام:16/10/2023 تاريخ القبول: 15/02/2024 تاريخ النشر: 03/03/2024

ملخص :تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع الإصلاح التربوي الذي مر به التعليم الثانوي بالجزائر ابتداء من سنة 2006/2005، وتبيان أسباب هذا الإصلاح التربوي وانعكاساته على المنظومة التربوية برمتها.

ومن خلال هذه القراءة الفلسفية لماهية هذا الإصلاح التربوي توصلنا إلى أن إصلاح التعليم الثانوي يعتبر فكرة ضرورية وواقعية؛ لأنه يسعى من جهة إلى الارتقاء بالتعليم الثانوي وتحسين ظروفه وتطويره تبعا لتطورات الحياة وتغير الظروف وتعدد حاجات الإنسان المختلفة حتى لا يتحول إلى نظام جامد وثابت ومنغلق على نفسه بعيدا عن اهتمامات المجتمع الجزائري ولا يحقق له العائد الذي ينتظره منه والمتمثل في تطوير كفاءات الفرد باعتباره رأس مال اجتماعي وإنساني قادر على تحقيق التنمية الاجتماعية ومسايرة ركب التقدم العلمي والتكنولوجي العالمي. ومن جهة أخرى يسعى هذا الإصلاح إلى رسم سياسة تربوية للتعليم الثانوي تتجانس مع مكونات فلسفة المجتمع الجزائري. وبذلك يبقى المسعى إلى تطوير التعليم الثانوي

مرهون بمدى إصلاحه وتطويره وفقا لمقومات المجتمع الجزائري وخصوصياته الثقافية والحضارية.

كلمات مفتاحية: الإصلاح التربوي، التعليم الثانوي، النظام التربوي.

Abstract:

This research paper seeks to shed light on the reality of the educational reform that secondary education in Algeria went through, starting in the year 2005/2006, and to show the reasons for this educational reform and its implications for the entire educational system. Through this philosophical reading of the nature of this educational reform, we concluded that reforming secondary education is a necessary and realistic idea. Because it seeks, on the one hand, to improve secondary education and improve its conditions and develop it according to the developments of life, the change of circumstances, and the multiplicity of different human needs so that it does not turn into a rigid, fixed and closed system far from the interests of Algerian society and does not achieve the return that is expected from it, represented by In developing the competencies of the individual as a social and human capital capable of achieving social development and keeping pace with global scientific and technological progress. On the other hand, this reform seeks to draw up an educational policy for secondary education that is consistent with the components of the philosophy of Algerian society. Thus, the endeavor to develop secondary education depends on the extent of its reform and development in accordance with the elements of Algerian society and its cultural and civilization specificities.

Keywords: Educational reform, high school, educational system

•**المؤلف المرسل:** د. دندان أسماء

1. مقدمة

شهد العالم بمختلف مجتمعاته العربية والغربية في الآونة الأخيرة عدة تحولات مست مختلف المجالات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية...، والتي كان لها أثارا كبيرة ومباشرة على الأنظمة التربوية لهذه المجتمعات؛ فكان لزاما عليها إعادة صياغة سياستها التربوية وفقا للنظام العالمي الجديد ومتطلبات العولمة.

ومن بين هذه المجتمعات نجد المجتمع الجزائري الذي عرف فيه قطاع التربية والتعليم عدة تطورات وتغييرات منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا. فالمنظومة التربوية الجزائرية كغيرها من الأنظمة التربوية في العالم تحتاج دائما إلى مراجعة وإعادة نظر وتطوير للبرامج الدراسية والطرائق البيداغوجية وكل ما يتعلق بتكوين أعضاء هيئة التدريس وتوظيفهم... من أجل تحسين مردودية قطاع التربية والتعليم بصفة عامة.

ولمسايرة التغيرات والتحولات الموجودة في مختلف الميادين على الصعيدين الوطني والعالمي سعت المنظومة التربوية الجزائرية جاهدة لرفع تحدي الحداثة وذلك من خلال قيامها بمجموعة من الإصلاحات التربوية الشاملة والجذرية على مختلف أسلاك التعليم؛ ذلك أن المنظومة التربوية كل لا يتجزأ وأنها مسار متصل الحلقات يبدأ من مرحلة التعليم الابتدائي وينتهي في مرحلة التعليم الثانوي؛ حيث قامت الجزائر سنة 2000 بتنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بغية الارتقاء بمستوى التعليم والتعلم والعملية التعليمية من جهة، وتحسين وتطوير وترقية مستوى الأداء المدرسي ومعالجة الاختلالات التي يعرفها النظام التربوي من جهة أخرى.

ويعد التعليم الثانوي الذي يعتبر من ركائز النظام التعليمي من بين المراحل التعليمية التي قامت المنظومة التربوية الجزائرية بإصلاحها ؛ حيث دعت المهتمين بشؤون التعليم والتربية إلى إعادة النظر في شكله ومضمونه ومحاولة التجديد في نظمه وبرامجه وطرائقه البيداغوجية ومساراته وإعداد أعضاء هيئة التدريس به لتنمية معارفهم ومهارتهم البيداغوجية حتى يستطيع أن يخدم الأهداف الآنية والمستقبلية بطريقة تأخذ بعين الاعتبار التقدم السريع للمعارف وتسارع وتيرة تجددها وكذا الاكتشافات العلمية والتكنولوجية في شتى المجالات.

فالتعليم الثانوي يعتبر مرحلة تعليمية مهمة لأي نظام تربوي في العالم؛ ليس فقط بسبب موقعه كهمزة وصل بين مرحلتي التعليم الأساسي والتعليم العالي؛ وإنما أيضا لأنه يمثل مرحلة منتهية وموصلة في آن واحد، فهو يعمل من ناحية على إعداد المتعلم لمواصلة الدراسة الجامعية بعد حصوله على شهادة البكالوريا، ومن ناحية أخرى يؤهل المتعلم للتوجه للحياة المهنية وبالتالي بناء مشروعه الشخصي والمهني. وهذا ما دفع المنظومة التربوية الجزائرية إلى إعادة إصلاح ومراجعة التعليم الثانوي وفقا لما جسدته اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية سنة 2000 والشروع في تطبيق إجراءات هذه اللجنة ابتداء من الموسم الدراسي 2006/2005.

ومنه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التي تهدف إلى تقديم مقاربة فلسفية تسعى إلى التعرف على واقع الإصلاح التربوي الذي مس قطاع التعليم الثانوي بالجزائر، وإلى إبراز الأبعاد الفلسفية المتوخاة من هذه العملية الإصلاحية باعتبار أن لكل عملية إصلاح مرجعيتها الفكرية والفلسفية. يمكن أن نثير الإشكال المتعلق بدواعي وأسباب تبني هذا الإصلاح التربوي؟ هل هي راجعة إلى قرارات سياسية؟ أو إلى إصلاح ما أفسدته المنظومة التربوية الجزائرية سابقا أو أخفقت في تحقيقه؟ وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل أيضا حول ما هي انعكاسات هذا الإصلاح التربوي على المنظومة التربوية الجزائرية ككل؟ هل عالجت فعلا الاختلالات التي

تعرفها المنظومة التربوية؟ أم أنها غيرت وجهة وصورة المدرسة بإعطائها صورة مغايرة منفصلة عن مقومات مجتمعها وخصوصياته الثقافية والحضارية لتتفتح على العالم وتساير العصر؟ وللتعرف على واقع الإصلاح التربوي بالتعليم الثانوي 2006/2005 ولفهم وتحليل أسباب هذا الإصلاح وانعكاساته اعتمدنا على المنهج الكيفي التحليلي الذي ساعدنا على تقديم صورة معمقة عن الموضوع المطروح.

2. تحديد المفاهيم:

تحتاج كل دراسة إلى ضبط المفاهيم الأساسية للدراسة التي تعبر بصورة دقيقة عن فحوى البحث؛ لذا لا ينبغي تجاوز تحديدها مهما كان تخصص البحث ومهما كانت الظروف؛ لأنها تعتبر لب المادة المعرفية التي يستخدمها الباحث في نشاطه والطريق التي يسير عليها للوصول إلى أهدافه.

1.2 الإصلاح التربوي:

يعني الإصلاح حسب أحمد حسين اللقاني بأنه: "النظر في النظام التربوي القائم، بما في ذلك النظام التعليمي ومناهجه من خلال إجراء الدراسات التقويمية، ثم البدء في عملية التطوير وفق مقتضيات المرحلة الراهنة والرؤى المستقبلية للنظام التربوي، في هذه الحالة تكون الاتجاهات العالمية ومظاهر التجديد التربوي من أهم الأمور التي توضع في الاعتبار. " (أحمد حسين، 2003، ص 45)

ويعرفه عبد القادر فضيل بأنه: "السعي لتطوير النظام التربوي القائم عن طريق إعادة بناء المناهج وتحديث الوسائل وأساليب العمل، أو إدراج مواد ونماذج تعليمية جديدة أو تغيير بعض المصطلحات أو إدخال بعض التعديلات في نظام الامتحان أو المواقيت أو محتوي التعليم بالحذف أو الإضافة؛ مما يستجيب للحاجات المتجددة والتغييرات المتلاحقة والتحولات العميقة. ويكون الهدف منه إدخال تحسينات كيفية وكمية تنهض بنوعية التعليم إلى المستوى الذي يجعله الأداة المؤهلة لتحقيق التنمية

ومسايرة ركب التقدم العلمي والتكنولوجي العالمي." (عبد القادر، 2009، ص 62).

وبناءا على هذه التعريفات المختلفة نستنتج بأن الإصلاح التربوي هو كل عملية تخطيطية وواعية تهدف إلى إحداث تعديلات وتغييرات على النظام التربوي لأي بلد ما من خلال القيام بالدراسات التشخيصية والتقويمية التي تستطيع الكشف عن الأخطاء والاختلالات والنقائص التي تعيق المؤسسة التربوية عن تأدية مهامها ورسالتها التربوية والتعليمية؛ وهذا من أجل النهوض بنوعية التعليم وتحقيق التنمية ومسايرة ركب التقدم والتطور العلمي والتكنولوجي.

2.2 التعليم الثانوي:

يعد التعليم الثانوي ثالث مرحلة من مراحل التعليم في الجزائر الذي يأتي بعد مرحلة التعليم المتوسط مباشرة والتي ينتقل إليها المتعلم بعد تحصله على شهادة التعليم المتوسط. وهو يسمى "بمرحلة ما قبل الجامعة وهي مرحلة بناء مستقبل المتعلم الدراسي، وفي هذه المرحلة يكون المتعلم قد اكتمل نموه الجسدي وباستطاعته دعم المعارف المكتسبة ومواصلة الدراسة من أجل تكوين عالي أو الانخراط في العملية التعليمية." (رابح، 1990، ص 7). وهو "يحظى بمكانة خاصة في السلم التعليمي في العالم بأسره بالرغم من قصر مدته مقارنة بمرحلة التعليم القاعدي، وتستمد المدرسة الثانوية أهميتها من المسؤولية التي تضطلع بها. (ناصر، د.س، ص 86). ومن الغايات التي يسعى إليها هذا التعليم "تحضير المتعلمين للحياة وسط مجتمع ديمقراطي؛ حيث عليهم الاعتماد على أنفسهم وتحمل مسؤولياتهم في إطار احترام الغير والمساهمة في تدعيم قيم الثقافة الوطنية والحضارة الإنسانية. " (بوبكر، 2009، ص 218)؛ والمدة الدراسة فيه تدوم "ثلاث سنوات ويلتحق به التلاميذ الذين اجتازوا المرحلة الإعدادية وعادة ما يبدأ عمر الطالب فيه من 15 ويستمر حتى نهاية 17 وأوائل 18. وهذه المرحلة التعليمية تقابل الفترة المتأخرة من

مرحلة المراهقة وهدفها التعليمي هو إعطاء أكبر قدر من المواطنة الصالحة تتوافق مع النمو الجديد للطالب وإعداده لمواجهة الحياة العملية وإكمال دراسته الجامعية العالية وذلك وفق قدراته وحسب نوع التعليم الثانوي الذي سيلتحق به." (سماح، 1976، ص 33)

وبناءا على هذه التعريفات المختلفة نستنتج بأن التعليم الثانوي هو ذلك التعليم النظامي الرسمي الذي يتوسط مرحلتي التعليم الأساسي والتعليم العالي وتدوم مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات. فهو يستقبل خريجي السنة الرابعة متوسط، ويعمل على إعدادهم للالتحاق بالتعليم الجامعي لمواصلة دراساتهم العليا من جهة وإعدادهم للالتحاق بعالم الشغل من جهة أخرى.

3.2 النظام التربوي:

يشير النظام التربوي إلى ذلك "النظام الذي يتضمن المعايير والقواعد والقيم المحددة لأدوار القائمين بعملية التربية سواء الرسمية أو غيرها هذا بالإضافة إلى أساليب ووسائل وطرق التربية المستخدمة في المجتمع." (سميرة، 1997، ص 7)

ويعرف محمد عاطف غيث النظام التربوي على أنه: "نسق اجتماعي الذي يشمل الأدوار والمعايير الاجتماعية التي تعمل على نقل المعرفة من جيل إلى جيل (القيم وأنماط السلوك)، والنظام التربوي لا يشمل فقط على التنظيمات الرسمية المخصصة للتربية وإنما يشمل الوسائل التي حددها المجتمع لنقل التراث الثقافي فهو يشمل المعايير الاجتماعية لنقل المعرفة وعلى تعلم المهارات لاستمرار المجتمع." (محمد غيث، 2005، ص 153)

وبناءا على هذه التعريفات المختلفة نستنتج بأن النظام التربوي يعتبر أداة من أدوات التنمية التي تعتمد عليه معظم الدول من خلال وظائفه وأهدافه إلى إعداد الأفراد للحياة الاجتماعية والمهنية وتمكينهم من التفكير والإبداع وبالتالي المساهمة في تطوير مجتمعهم وتنميته.

3. دواعي الإصلاح التربوي في الجز ائر:

يعتبر التعليم أداة من أدوات تحقيق التنمية الاجتماعية وسبيل الأمة في بناء ذاتها وتعزيز وجودها وتنمية وعي أفرادها سعيا لتحقيق الرقي الفكري والمادي والاجتماعي؛ لذلك تحرص كل أمة على الاهتمام بمجال التعليم الذي يجعلها تتطور وترتقي وتطور من فلسفاتها التربوية التي تساعدها على قيادة مجتمعاتها نحو الرقي والتقدم والتطور. وعلى هذا الأساس ظهر وعي في العديد من الدول من بينها الجزائر بضرورة مراجعة نظامها التعليمي والبحث عن إصلاحات تربوية فاعلة للنهوض به. فلقد وضعت الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا إصلاح قطاعها التربوي والتعليمي في صميم سياستها التنموية؛ حيث عملت على تسخير كافة إمكانياتها المادية والبشرية لبناء كفاءات وإطارات تساهم في تنمية مجتمعها في كافة المجالات وبالتالي تجعل الجزائر تحتل مكانة اجتماعية مرموقة دوليا؛ وذلك عن طريق قيامها بمجموعة من الإصلاحات التربوية على مختلف أطوار التعليم بداية من مرحلة التعليم الابتدائي وصولا إلى مرحلة التعليم الثانوي والتي تهدف في مجملها إلى تحسين مردودية المدرسة الجزائرية بصفة عامة.

ولهذا فإن مشروع إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية كان مشروعا ضروريا والسبب في ذلك يعود إلى التدهور والإخفاق الذي أصاب المدرسة الجزائرية وجعلها غير قادرة على تحقيق حاجات مجتمعها ومواكبة متطلبات العصر وتغيراته السريعة من جهة. وإلى التحولات الموجودة في مختلف الميادين على الصعيدين الوطني والعالمي والتي فرضت نفسها على قطاع التربية والتعليم بصفته من أهم القطاعات الحساسة في المجتمع الجزائري من جهة أخرى. وهذا ما نص عليه مشروع إصلاح المنظومة التربوية؛ حيث يؤكد هذا الأخير على أن "الإصلاح الجديد تمليه ظروف أخرى مرتبطة أساسا بالتغيرات التي تعيشها البلاد في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالحاجات الاجتماعية الناجمة عن هذه التغيرات، وتفرضه تحديات

جديدة تختلف عن تلك التي كان على المدرسة الجزائرية أتواجهها في السبعينات، إنها تحديات من شكل آخر وعلى المدرسة اليوم أن تواجهها بإعداد أبنائها للعيش في عالم تطبعه عولمة الحياة في شتى مجالاتها المختلفة وتميزه تكنولوجية الإعلام والاتصال الجديدة التي بدأت في إحداث تغيير في وسائل التعليم وأساليبه وفي مفهوم الزمان والمكان فيه." (هنية، 2017، ص 81). وعليه يمكننا حصر أهم أسباب الإصلاح التربوي في الجزائر حسب ما صرحت به النشرة الرسمية للتربية الوطنية في النقاط التالية:

* ظهور التعددية السياسية التي تفرض على المنظومة التربوية إدراج مفهوم الديمقراطية، وبالتالي تزويد الأجيال الصاعدة بكل ما ينطوي عليه هذا المفهوم من قيم ومواقف التفتح والتسامح والمسؤولية.

* ترك الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز، والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق، وهذا يحدو بالمنظومة التربوية إلى تحضير الناشئة تحضيرا جيدا لتعيش في هذا الوسط ولتتكيف معه.

* عولمة الاقتصاد التي تشترط من المنظومة التربوية التحضير اللائق للأفراد وللمجتمع لمواجهة التنافس الحاد الذي يميز العالم اليوم؛ حيث ترتبط الرفاهية الاقتصادية للأمم بحجم ونوعية المعارف العلمية والمهارات التكنولوجية التي يتعين عليها إدراجها في برامج التعليم والتكوين.

* التحولات الثقافية والتكنولوجية وثورة الاتصال.

* "تغيير مضامين المناهج التعليمية

* تطوير وسائل التعليم.

* تدني نوعية التعليم." (صورية، 2015، ص 246)

إن التمعن في الأسباب التي دفعت الجزائر إلى إصلاح منظومتها التربوية يدفعنا إلى القول بأن هذا الإصلاح يعتبر مجهود سعت من ورائه الجزائر إلى إحداث تغيير

إيجابي في جهود مدرستها وتحسين وتطوير مستوى الأداء المدرسي ومعالجة الإختلالات التي يعيشها النظام التربوي ككل وتعرقله عن السير المنتظم؛ بحيث تصبح أوضاع التربية والتعليم أفضل مما هي عليه. فلا ينبغي أن يظل النظام التربوي الجزائري نظاما ثابتا ومنغلقا على نفسه بعيدا عن اهتمامات مجتمعه وحقائق عصره؛ بل ينبغي أن يظل هذا النظام خاضعا إلى المراجعة الدائمة والإصلاح المستمر والهادف متماشيا مع التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية... سواء الوطنية أو الدولية من جهة، ويتوافق مع قيم ومقومات المجتمع الجزائري وخصوصياته السوسيو ثقافية من جهة أخرى من أجل النهوض بالجزائر والارتقاء بها إلى مصاف الدول المتطورة عن طريق بناء وإعداد منظومة تربوية جيدة عالية الأداء وقادرة على إعداد أجيال المستقبل.

4. أهداف الإصلاح التربوي في الجز ائر:

إن الغاية من إجراء عملية الإصلاح التربوي تتمثل في إحداث تغيير جذري في المنظومة التربوية من أجل مسايرة العولمة والتحولات الثقافية والتكنولوجية وثورة الاتصال؛ وذلك باعتماد التقنيات العلمية والتعليمية الحديثة التي تسعى إلى الارتقاء بمستوى ونوعية التعليم ككل. وهذا الهدف لا يتحقق إلا من خلال عملية الإصلاح التربوي التي تضبط وتنجز وفق خطة زمنية معينة وحسب أهداف مرسومة مسبقا. وعليه يمكن حصر أهداف الإصلاح التربوي في الجزائر في النقاط التالية:

* "إعادة الاعتبار لمهنة التعليم وجعلها في طليعة المهن بإحاطتها بالرعاية الكاملة المادية والمعنوية والبيداغوجية والارتقاء بالقوانين والقيم التي تحكمها، وتثمين دور القائمين بها وتعزيز شأنهم في المجتمع.

* مراجعة المناهج والمحتويات التعليمية بطريقة علمية يضمن لها الانسجام مع الأهداف المتوخاة ومع التطورات العلمية والتكنولوجية والحضارية والتحولات

المسجلة في مختلف الميادين على الصعيد الوطني والعالمي، مع العمل على إعادة بناء هذه المحتويات وفق تدرج منهجي يراعي فيه خصائص وقدرات المتعلمين وحاجاتهم.

* ضبط وتيرة العمل الدراسي اليومي والأسبوعي وفق دراسة علمية وتقنية واجتماعية تحدد الوعاء الزمني الملائم، وتضمن التوازن بين القدرات واستيعاب المتعلم ومتطلبات التحصيل العلمي، وبين فترات التعلم وممارسة النشاطات الثقافية والترويحية.

* التدقيق في صوغ الأهداف وتحديدها وتوضيح أبعادها وتصنيفها وفق مستويات أدائية تتلاءم ومستوى تفكير المتعلمين وحاجاتهم من جهة، وإمكانات النظام وإنتظارات المجتمع من جهة أخرى.

* تحسين ظروف التمدرس وتطوير وسائل العمل عن طريق توفير المنشآت والمرافق والأجهزة والأساليب البيداغوجية الحديثة وتأمين الخدمات الصحية والنفسية للمتعلم باعتباره طرفا أساسيا في عملية التعلم لا موضوعا له. " (عبد القادر، 2009، ص ص 64-65).

وتعتبر هذه الأهداف المذكورة سابقا المحاور الرئيسية لعملية الإصلاح التربوي التي سطرها القائمين على قطاع التربية والتعليم والذين يسعون إلى إحداث التغيير والتطوير في القطاع ككل. فالهدف الحقيقي والكامن من وراء هذا الإصلاح التربوي الذي سعت إلى تطبيقه الجزائر إبتداء من الموسم الدراسي 2003- 2004 هو التقليل والقضاء تدريجيا على ظاهرة الهدر المدرسي التي أصبحت تشهدها المدارس الجزائرية حاليا ومنذ فترات طويلة وظاهرة العنف والجريمة داخل المجتمعات من أجل المحافظة على النظام الاجتماعي والسياسي... القائم وضمان الاستقرار في البلاد. وهذا ما نلاحظه في ارتفاع نسبة المتمدرسين وعدد المؤسسات التربوية سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، وكذا ارتفاع نسبة الناجحين في الشهادات سواء في شهادة التعليم الابتدائي أو المتوسط أو الثانوي منذ تطبيق هذا الإصلاح إلى غاية

يومنا هذا؛ وهذا إن دل إنما يدل على محاولة الدولة الجزائرية جعل جل اهتمامات الفرد الجزائري تتجه نحو الاهتمام بالتعليم والتعلم فقط، لا بشيء آخر كممارسة العنف أو التمرد على القانون والدولة على حد سواء.

5. إصلاح التعليم الثانوي في الجز ائر:

يعد التعليم الثانوي من بين أطوار التعليم الجزائري الذي مسته الإصلاحات التربوية الأخيرة التي جسدتها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة سنة 2000، وشرعت في تطبيقها ابتداء من الموسم الدراسي 2005/ 2006؛ وذلك لأن التعليم الثانوي يعتبر مرحلة مهمة في حياة الأفراد؛ فهو يغطي مرحلة المراهقة التي فيها يتم بناء الذات وتكوين الشخصية لدى الفرد الجزائري؛ لهذا يحتاج هذا النوع من التعليم إلى المراجعة الدائمة والإصلاح المستمر سواء في الشكل أو المضمون حتى يستطيع أن يخدم أهداف المجتمع الجزائري الآنية والمستقبلية. ومن بين الإصلاحات التي طرأت على التعليم الثانوي نذكر ما يلي:

1.5. إصلاح المناهج الدراسية وإعداد الكتب المدرسية:

عرف المجتمع الجزائري عدة تغيرات على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي... والتي غيرت من فلسفته الاجتماعية والتربوية؛ الأمر الذي دفع بوزارة التربية الوطنية إلى تغيير مناهجها التعليمية وتحديث محتوياتها وفق متطلبات العصر وتغيراته؛ حيث أنشأت هيكلة جديدة مختصة تدعى اللجنة الوطنية للمناهج التي تخضع للوصاية المباشرة لوزارة التربية الوطنية وتتولى جميع القضايا المتعلقة بالبرامج الدراسية. "ولكي تتمكن اللجنة الوطنية للمناهج من أداء مهامها على الوجه الأكمل قامت وزارة التربية الوطنية بتنصيب المجموعات المتخصصة في المواد المكلفة بصفة عامة بتصميم البرامج التعليمية والوثائق المرافقة لها؛ حيث تم تشكيل 24 مجموعة متخصصة في المواد يرأس كل واحدة منها مفتش للتربية والتكوين، بلغ عدد

أعضائها الإجمالي حوالي 265 عضوا انطلقوا إثر تنصيبهم مباشرة في إعداد وتنفيذ المهام الموكولة إليهم والتي تتمثل عموما في:

1- المخطط المرجعي الخاص بمادة دراسية أو نشاط أو تخصص تعليمي معين.

2- تعديل وتحديث البرامج الدراسية السارية.

3- صياغة مشروع ملمح المعلمين بالنظر إلى مقتضيات البرامج الجديدة وآخر المستجدات البيداغوجية.

4- تعيين الخصائص التقنية الحديثة فيما يتعلق بمدونة التجهيزات التقنية – البيداغوجية والوسائل التعليمية الضرورية لتحقيق الأهداف المقررة في المنهاج.

5- ضبط سبل تقييم ومتابعة تدرج التلاميذ في التعلم وكيفيات التكفل بنتائج أعمالهم.

6- صياغة الإرشادات والتوجيهات البيداغوجية وإعداد مشاريع الوثائق المنهجية المرافقة للبرامج والموجهة للدعم البيداغوجي." (بوبكر ،2009، ص ص 50- 51).

وفي نفس الوقت قامت وزارة التربية الوطنية بتغيير منهجية إعداد الكتب المدرسية وتجديد محتوياته لتطبيق المناهج الدراسية الجديدة؛ حيث روعي أثناء إعداده ثلاثة شروط ألا وهي "إعداد الكتب وفق دفاتر الشروط والتقييم المسبق لمشاريع الكتب المدرسية واعتماد الكتب المراد إنتاجها." (بوبكر ،2009، ص ص 109-110)

2.5. تحسين طرائق تدريس بعض المواد الدراسية:

قررت وزارة التربية الوطنية أن تعيد تقويم طرائق تدريس بعض المواد الدراسية المهملة وتحسينها. ومن بين هذه المواد الدراسية نذكر على وجه الخصوص مادتي الفلسفة والتربية البدنية والرياضية. حيث شرعت في استرجاع البعد الإنساني للفلسفة وتقويم الخلل الذي لحق بتدريسها فقامت بتطبيق الإجراءات التالية:

"- إن إعادة هيكلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي أتاح الفرصة لفتح شعبة فلسفة وآداب؛ حيث تبدأ دراسة الفلسفة منذ السنة الثانية من التعليم الثانوي بحجم ساعي قدره 04 ساعات أسبوعيا، ورفع معامل هذه المادة إلى 05. وفي السنة الثالثة يرتفع الحجم الساعي إلى 07 ساعات في الأسبوع، ورفع المعامل إلى 06.

- تدريس هذه المادة في بقية الشعب الأخرى إبتداءا من السنة الثالثة من التعليم الثانوي فقط بحجم ساعي قدره 03 ساعات في الأسبوع، وبمعامل 02. أما في شعبتي تقني رياضي وتسيير واقتصاد فتم تخفيض ساعة واحدة في الأسبوع؛ حيث أصبحت مادة الفلسفة تدرس ساعتين في الأسبوع وبمعامل 02." (بوبكر ، 2009، ص 78).

ومن أجل إعادة الاعتبار لمادة التربية البدنية والرياضية كمادة دراسية كاملة وغير ناقصة قامت الوزارة بتطبيق الإجراءات التالية:

"- إنشاء مجموعة متخصصة في المادة مرتبطة باللجنة الوطنية للمناهج، قصد التكفل بجميع الجوانب المتعلقة بممارستها في المنظومة التربوية.

- إدراج هذه المادة في التوقيت الأسبوعي لمستويات التعليم الثانوي، مع إلزامية ممارسة هذه المادة لجميع التلاميذ وتخصيص برامج وطرائق تدريس وتوقيت خاص بها إلى02 ساعات في الأسبوع وبمعامل 01.

- يتم تقديم هذه المادة الدراسية من طرف أساتذة متخصصين وإدراجها في قائمة مواد الاختبارات الرسمية في امتحان شهادة البكالوريا.

- للقضاء تدريجيا على نقص عدد المدرسين المتخصصين في هذه المادة، يتم التعاون بين مؤسسات التكوين وبين وزارة الشبيبة، حيث بلغ عدد المؤطرين في هذه المادة في التعليم الثانوي 4.211 أستاذا مقابل 2.886 في سنة 2005-2006.

- الشروع منذ سنة 2003 في برنامج لانجاز قاعات الرياضة على مستوى مؤسسات التعليم الثانوي غير المجهزة، وهكذا تم تسجيل 700 قاعة رياضة في شتى

المخططات التنموية، مع اشتراط في أي مشروع تشييد مؤسسة تعليمية جديدة بناء قاعات للرياضة.

- تجهيز 390 مؤسسة تعليمية شيدت قبل 1992 بتجهيزات رياضية، أما المؤسسات التي شيدت بعد ذلك التاريخ، فقد تم تجهيزها مثلما تم تجهيز المؤسسات الجديدة في إطار حصص سنوية 2005، 2006 و2007." (بوبكر ، 2009، ص ص 80-82)

3.5. تعزيز وترقية المواد الدراسية العلمية والتقنية:

عملت وزارة التربية الوطنية على إدخال بعض التجديدات على المواد الدراسية العلمية والتقنية؛ نظرا لما لها من دور كبير في تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا...، وتتمثل هذه التجديدات فيما يلي:

"- التدريس ذي المنهج العلمي والتكنولوجي طوال المسار الدراسي.

- ثلاث شعب علمية وشعبة تكنولوجية من بين الشعب الستة التي تؤلف التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.

- البعد التكنولوجي المستعرض بين المواد من خلال التعميم التدريجي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة." (بوبكر ، 2009، ص 85)

4.5. بناء المناهج التربوية وفق المقاربة بالكفاءات:

اعتمدت وزارة التربية الوطنية في إعداد وبناء المناهج الدراسية الجديدة على مقاربة جديدة تدعى المقاربة بالكفاءات كبديل للمقاربة بالأهداف. وهذه المقاربة تعتبر مبدأ منظم للتعليم والتعلم لأنها تجعل المدرس مجرد موجه ومرشد فقط والمتعلم محور العملية التعليمية التعلمية. ومن هنا يتغير هدف المدرس من العمل على إكساب المتعلم المعارف إلى العمل على تنمية كفاءاته الذاتية. ومن الأسباب التي دفعت المنظومة التربوية إلى إعادة النظر في مناهجها وطرائق تعليمها حتى تتمكن هذه الأخيرة "من الالتحاق بالركب العلمي والتكنولوجي والتقدم الاجتماعي. إضافة إلى

الدافع الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي حيث يمكن إرجاع دافع الاهتمام بالكفاءات في المجال التربوي إلى النقائص والسلبيات التي نجمت عن بيداغوجيا الأهداف التي كان لها رواج كبير بين السبعينات والثمانينات؛ أي كانت هذه البيداغوجيا بناء على النظرية السلوكية التي تهتم بالسلوك كنتاج تربوي وأهملت جوهره وهو العقل وما ينجم عنه من عمليات عقلية." (فاطمة الزهراء، 2008، ص 137).

5.5. استعمال الترميز الدولي والمصطلحات العلمية بلغة مزدوجة:

لجأت وزارة التربية الوطنية في تدريس كل المواد العلمية كالرياضيات والفيزياء ... إلى استعمال الترميز الدولي والمصطلحات العلمية باللغة الأجنبية؛ أي تعويض الرموز التي أساسها اللغة العربية برموز أساسها الحروف اللاتينية. "ومن بين الأسباب التي دفعت بوزارة التربية الوطنية إلى تطبيق هذا الإجراء هو تهيئة التلاميذ لمواصلة الدراسة في الجامعة، والاستفادة من المراجع الأجنبية، وتمكينهم من مسايرة التطور العالمي والإسهام في النشاط العلمي والفكري." (عبد القادر، 2009، ص 269).

6.5. إنشاء المدرسة الثانوية الشاملة وحذف شعبة العلوم الشرعية:

قامت وزارة التربية الوطنية بإنشاء المدرسة الثانوية الشاملة والتي يقصد بها مدرسة تعمل على الدمج بين المدارس الثانوية العامة والمدارس الثانوية التقنية في مدرسة واحدة. ومن بين الأهداف التي دفعت بوزارة التربية الوطنية إلى تطبيق هذا الإجراء "إزالة و إلغاء الحواجز الموجودة بين التعليم النظري والعملي، وتحطيم الفوارق الاجتماعية الموجودة بين التلاميذ من ناحية، وتحطيم الفوارق التي كانت موجودة منذ قرون بين التعليم النظري والتعليم الفني أو المهني من ناحية أخرى. وهذا ما يسهل عملية انتقال التلاميذ من برنامج دراسي لا يناسب قدراتهم الدراسية إلى برنامج آخر أكثر مناسبة لهم من النواحي العقلية والعلمية والذهنية والمهنية. ومن

شأن هذا التعليم أيضا أنه يستجيب لطموحات المجتمع العميقة ويمكن التلاميذ من البنين والبنات من تعزيز رصيدهم من المعلومات واكتساب وسائل ارتباطهم بالواقع وإرساء القواعد اللازمة لتكوينهم الفكري في التعليم العالي." (رابح، 1982، ص ص115- 116). كما قامت وزارة التربية الوطنية حذف شعبة العلوم الشرعية من التعليم الثانوي والاكتفاء بتدريسها كمادة من المواد الدراسية الأخرى فقط مع تقليص الحجم الساعي لتدريسها. "ومن التبريرات التي قدمتها وزارة التربية الوطنية لإلغاء شعبة العلوم الشرعية أن المدرسة الثانوية ليس من مهامها ولا تتسع لتشمل دراسة القرآن والحديث والعقيدة وتربية التلاميذ من خلال ذلك على فهم الإسلام والتخلق بأخلاقه وعلى تحصيل المعرفة الدينية الصحيحة التي تعرفهم بحقيقة الإسلام بصفته مشروعا حضاريا ونظاما اجتماعيا شاملا. كما أن الاهتمام والتمسك بها نوع من التعصب والانغلاق من شأنه أن يعطل المجتمع نحو التقدم والانفتاح على الحياة المعاصرة ويعيق سيرورة التربية والتعليم. وهذا ما جعلهم يضعون الدين على جانب في المدرسة الثانوية ويؤجلون الاهتمام به إلى المستوى الجامعي." (عبد القادر، 2009، ص 293)

7.5. إنشاء نظام التكوين والتدريب البيداغوجي للمؤطرين:

يعتبر المدرس عنصرا مهما في المنظومة التربوية الجزائرية، فهو يقوم بأداء رسالة هامة ونبيلة تتطلب منه جهدا كبيرا لأدائها؛ لذا فهو في حاجة ماسة إلى التدريب والتأهيل والتكوين المتواصل والاطلاع على كل جديد في مجال التربية والتعليم سواء قبل الخدمة أو أثناءها حتى يستطيع تأدية مهمته المنوط بها على أكمل وجه والمتمثلة في بناء جيل متعلم واعي ومفكر ومبدع يساهم في بناء وطنه. ولهذا السبب "قامت وزارة التربية الوطنية في إطار مخطط وطني متعدد السنوات على منح المدرس تكوينا يكسبه المعارف التي هو في حاجة إليها؛ لكي يتحكم في المضامين المعرفية التي تحتويها المناهج الجديدة. كما أنها سعت أيضا من خلال

التعاون الدولي ولاسيما في إطار برنامج دعم منظمة اليونسكو لإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية إلى تزويده بالتأهيل البيداغوجي والمنهجي الضروري لتناول تلك المضامين في الأنشطة التعلمية بفعالية، حتى يتحسن مردوده التربوي في عملية التدريب. " (بوبكر ، 2009، ص 08). وقصد تمكين مختلف إطارات التربية من تطبيق المناهج الجديدة على مستوى مرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، نظمت عدة عمليات تكوينية تتكفل بمختلف المستخدمين خاصة منهم الأساتذة وهي: التكوين المتخصص والأولي والتكوين أثناء الخدمة.

6. انعكاسات الإصلاح التربوي في الجز ائر:

يعتبر الإصلاح التربوي عملا جبارا وذو أهمية بالغة في المجتمع الجزائري؛ فمن خلاله يتمكن مجتمعنا من مواكبة التحديات الداخلية والخارجية ومسايرة متغيرات العصر وتطوراته وبناء شباب المستقبل. وبما أن التعليم الثانوي يعتبر من أهم المراحل التعليمية التي تضطلع بدور بالغ الأهمية لمواجهة هذه التحديات ومسايرة ركب التقدم العلمي والتكنولوجي وتحقيق التنمية الشاملة، عملت الجزائر على تطوير هذا التعليم من خلال إدخال عدة إصلاحات تربوية جديدة عليه من أجل إخراجه من النظام القديم الذي يعتمد على الحفظ والتلقين... واستبداله بنظام جديد يهدف إلى تنمية قدرات التلميذ من جميع الجوانب.

ومن هذا المنطلق ظهر مشروع إصلاح التعليم الثانوي الذي شرع في تطبيقه ابتداء من الموسم الدراسي 2006/2005، والذي كان يهدف أساسا إلى جعل التعليم الثانوي تعليما أكثر حداثة ونجاعة ونسقا قادر على أداء وظيفته المنوط بها في المجتمع الجزائري على أكمل وجه من جهة، وجعل التلميذ الجزائري يدرس مواد تتسم بالعلمية والحداثة وأن يجيد المواد العلمية والتكنولوجية واللغات الأجنبية...، وبالتالي يصبح قادرا على تنمية مهاراته وكفاءاته وقدراته التي تساعده على بناء وتطوير ذاته والمساهمة في بناء وطنه من جهة أخرى.

لكن وبالرغم من أهمية هذه الإصلاحات التربوية الجديدة التي عرفتها المنظومة التربوية الجزائرية ككل؛ إلا أنها لها انعكاسات كبيرة على أفراد الأسرة التربوية بصفة خاصة وعلى مخرجات التعليم الجزائري بصفة عامة؛ حيث لم تلقى تجاوبا تاما سواء من طرف المدرسين المنفذين المباشرين لإجراءاته أو من طرف التلاميذ وأوليائهم أو من طرف كافة الفاعلين التربويين الآخرين. والسبب في ذلك يعود حسب نظرنا إلى أنها لم تهتم إلا بإصلاح جانبا واحدا ألا وهو إصلاح المناهج والبرامج وتجديد الكتب المدرسية فقط، ولم تولي الأهمية إلى الجوانب الأخرى التي تعتبر متطلبات أساسية لإنجاح هذا الإصلاح، والمتمثلة في تكوين الموارد البشرية قبل الشروع في تطبيق الإصلاح وتحسين طرق التسيير الإداري المدرسي وربط المؤسسات التربوية بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي... وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة والمخصصة للقطاع، بالإضافة إلى ذلك الفوضى وسوء التنظيم الذي يسير به قطاع التربية الوطنية، وعدم وجود رقابة جدية لتطبيق هذا الإصلاح، كما أن عدم تحضير الأرضية اللازمة للإصلاحات حالت دون تحقيق النتائج المرجوة، فكان ينبغي إشراك كافة الفاعلين التربويين القائمين على القطاع في مشروع الإصلاح التربوي الجديد حتى يكون أكثر نجاعة، يضاف إلى ذلك عدد التلاميذ الكبير في القسم الواحد وكثافة البرامج الدراسية وزيادة حجمها الساعي، وحتى الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة الجزائرية على العموم والوضع المتعلق بالمدرس الجزائري على وجه الخصوص.

وبما أن لا شيء من هذا القبيل قد تم القيام به من قبل القائمين على عملية الإصلاح التربوي الجديد فإن هذه الإصلاحات التربوية الجديدة والتي أقحمت على عجل ومن دون استشارة الجهات المختصة لا يسعها إلا أن تبوء بالفشل؛ لأن نتائجها لم تكن مثل ما كان متوقعا وبالتالي فهي تتطلب وسائل وظروف وإمكانيات مادية وبشرية مؤهلة لتجسيدها على أرض الواقع بكل نجاح.

7. خاتمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تولي أهمية كبيرة لقطاع التربية والتعليم؛ والدليل على ذلك محاولاتها العديدة لإصلاح منظومتها التربوية منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا وفقا للتغيرات الاجتماعية الداخلية أو الخارجية التي أصبح يعيشها العالم برمته. وفي هذا الصدد أشارت العديد من الدراسات التاريخية أن الجزائر أعطت أهمية قصوى للتربية والتعليم منذ القديم بالرغم من أنها عاشت أوضاعا اجتماعية واقتصادية وسياسية قاسية جدا. فبعد دخول فرنسا للجزائر سنة 1830 تدهورت أوضاع التربية والتعليم بسبب السياسة الفرنسية التي انتهجتها للقضاء على حركة التعليم بصفة عامة.

وبعد حصول الجزائر على الاستقلال سنة 1962 عملت تدريجيا على القضاء على السياسية الفرنسية التي انتهجتها تجاه قطاع التربية والتعليم؛ وذلك من خلال تحديدها للمبادئ العامة للسياسة التربوية المتمثلة في البعد الوطني والديمقراطي والعلمي والعالمي أولا، ثم لجأت إلى التعاون مع الدول المجاورة والشقيقة من أجل الاستعانة بمدرسيها وأساتذتها للإشراف على عملية التدريس والتعليم ثانيا، كما عملت على بناء وتشييد مختلف المرافق التعليمية والتربوية والتثقيفية في كافة أنحاء الوطن ثالثا.

وفي ظل التحولات الاجتماعية المتسارعة الداخلية والخارجية التي عرفتها الجزائر مؤخرا على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي... قررت الجزائر النهوض بقطاعها التربوي والتعليمي من أجل مسايرة ركب الحضارة والتطور العلمي والتكنولوجي؛ وذلك من خلال إخضاع قطاعها إلى المراجعة الدائمة والإصلاح المستمر والتطوير الهادف المدروس ابتداء من إصلاح سنة 1976 إلى غاية إصلاح سنة 2000 . وكان الغرض من هذا الإصلاح الأخير الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من الموسم الدراسي 2004/2003 بالنسبة للطورين الأول والثاني أما بالنسبة

للطور الثالث فكان ذلك ابتداء من الموسم الدراسي 2006/2005 جعل التلميذ الجزائري يدرس منهاجا يتسم بالعلمية والحداثة والبساطة وأن يجيد المواد العلمية واللغات الأجنبية ويتقن إلى جانبها لغته التي فقد منها الكثير ، وبالتالي يصبح قادرا على تنمية مجموعة من القدرات والكفاءات التي تساعده على الاستعداد للتعايش والمشاركة في بناء الوطن من جهة. ومن جهة أخرى كان يسعى إلى تحويل المدرسة الجزائرية من مؤسسة منغلقة على نفسها وبعيدة عن اهتمامات مجتمعها إلى مؤسسة منفتحة على العالم الخارجي وما يطرأ عليه من تحولات وتغيرات اجتماعية تساهم في بناء العنصر البشري وتنميته في جل المجالات وجعله قادرا على تحقيق التنمية ومسايرة ركب التقدم العلمي والتكنولوجي العالمي.

وبالرغم من أن هذا الإصلاح الجديد جاء للارتقاء بالمنظومة التربوية الجزائرية ككل وتحسين ظروفها وتطويرها تبعا لتطورات الحياة وتغير الظروف وتعدد حاجات الإنسان المختلفة؛ إلا أنه لم يستطيع أن يحقق أهداف النظام التربوي الجزائري؛ حيث لم تكن نتائجه مثل ما كان متوقعا سواء في الطور الابتدائي أو المتوسط أو الثانوي وبالتالي فهي دون المستوى المطلوب. فلم يهتم هذا الإصلاح إلا بجانب واحد ألا وهو إصلاح المناهج والبرامج والكتب المدرسية فقط، وأغفل جوانب أخرى تعتبر من متطلبات نجاح أي إصلاح تربوي كالاهتمام مثلا بتكوين المدرسين وربط المدرسة بمحيطها الاجتماعي والثقافي وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة واللازمة وتقليص عدد التلاميذ داخل الفصل الدراسي...؛ وربما يعود سبب فشل هذا الإصلاح كما صرحت به العديد من الدراسات في هذا المجال إلى الفوضى وسوء التنظيم الذي يسير به القطاع، وعدم وجود رقابة جدية لتطبيق هذا الإصلاح، كما أن عدم تحضير الأرضية اللازمة للإصلاحات وإشراك كافة الأسرة التربوية في ذلك حالت دون تحقيق النتائج المرجوة. ولهذا ينبغي على الوزارة الوصية أن تتبع منهجية علمية تقوم على دراسات تحليلية موضوعية حتى تستطيع أن تقوم بمهمتها المنوطة بها والمتمثلة

في البحث عن الأساليب التي تطور التعليم وتخرجه من الوضع الحرج الذي هو فيه وتوفير بيئة تعليمية راقية تحقق طموحات كل من التلاميذ والمدرسين. وحتى تستطيع المنظومة التربوية تحقيق الأهداف الآنية والمستقبلية للمجتمع الجزائري ينبغي على وزارة التربية والتعليم التفكير دائما في إعادة صياغة سياستها التعليمية وإصلاحها وفقا للأنظمة العالمية المتجددة ومتطلبات العصر وتغيراته السريعة حتى لا تبقى منفصلة عن بيئتها الداخلية أو الخارجية وبعيدة عن اهتمامات أفرادها ومشدودة إلى أنماط تعليمية جامدة لا تعنى بحاجات الأفراد ولا بمطالب المجتمع الجزائري.

8. قائمة المراجع:

* أحمد السيد، سميرة، (1997). *مصطلحات علم الاجتماع* (ط1). المملكة العربية السعودية: مكتبة الشقري.

* اللقاني، أحمد حسين. (2003). *معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس* (ط3). القاهرة: عالم الكتب.

* بن بوزيد، بوبكر، (2009). *إصلاح التربية في الجزائر: رهانات وإنجازات* (ط1). الجزائر: دار القصبة للنشر.

* بوكرمة فاطمة الزهراء، (2008). *الكفاءة: مفاهيم ونظريات*، (ط1). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

* تركي، رابح. (1990). *أصول التربية والتعليم لطلبة الجامعات والمعلمين* (ط2). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

* رافع محمد، سماح، (1976). *تدريس المواد الفلسفية في التعليم الثانوي*. مصر: دار المعارف.

* شخاوي، ناصر. (د.س). *متابعات وأراء حول تطوير مناهج التعليم في الجزائر 1962 – 2000* (ط1). البيض: دار الأديب للنشر والتوزيع.

* عاطف، محمد غيث، (2005). *قاموس علم الاجتماع*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

* فرج الله، صورية، (2015). *تقويم مردود إصلاح المنظومة التربوية في مرحلة التعليم الثانوي*، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (العدد / 19 جوان 2015)، 237-248.

* فضيل، عبد القادر. (2009). *المدرسة في الجزائر: حقائق وإشكالات* (ط1). الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.